شؤون العدو العسكرية

المفكرون العسكريون الاسرائيليون يطالبون بإحداث تغيير في مسؤوليات القيادات العسكرية

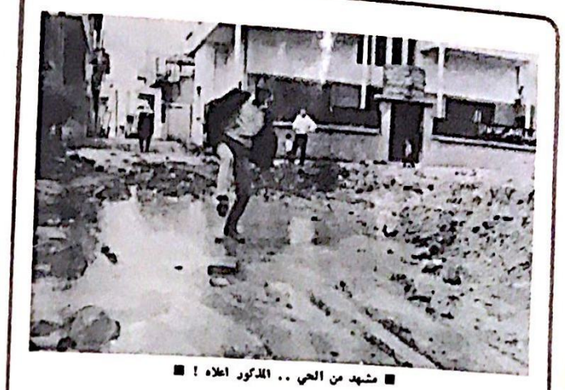

■ مشهد من الحي .. المذكور اعلاه ! ■

.. اليكم هذه الصورة الكئيبة عن أحد احياء الناس في بلد الاشعاع !

اجل « حي السلم » ايضا من لبنان ، من بلد « الاشعاع والنور » ... و ... « الاسود » . « حي السلم » من لبنان كما ان شارع الحمراء من لبنان ، كما ان الكرنتينا والمسلخ وبرج حمود وراس بيروت والروشة جميعها كذلك من لبنان .. من العاصمة بيروت .

هذا جغرافيا ، اما عمليا فبيروت بنظر المتسلطين على الحكم تتلخص الى ان تصبح الوسط التجاري وشارع الزيتونة وشارع المصارف ... والمقياس نفسه يقاس به لبنان كله !

وليس هذا بالامر الغريب طالما ان السلطة ليست الا للطبقة البورجوازية الكومبرادورية وتحميه ، وتهمل القطاعين الاساسيين في الانتاج : الصناعة والزراعة ، فتهمل بالتالي من « ينتج » منهما من بشر فقراء كادحين يتقاطرون الى ضواحي بيروت يفتشون فيها عن شبه عمل وشبه مأوى .

من هنا كان هذا التجمع البشري في « حي السلم » : مزيجا من اهالي الجنوب وبعلبك يقطنون منطقة تقع بين برج البراجنة والمريجة والمطار من جهة والشويفات وكفرشيما من جهة ثانية . اي هي قرب البناء الحديث لكلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية ، ونحن مضطرون الى هذا التحديد الجغرافي كي لا يظن اننا نتكلم عن حي خارج لبنان ..

ما ان تدخل « حي السلم » عن طريق الريحة حتى يفاجؤك ما يسميه اهل المنطقة بـ « حي الدرج » لان الطريق هناك خليط عجيب من المستنقعات والحفر والاوحال حتى انك تخالها في ايام الشتاء .

وطبيعي ان تكثر الامراض في هذه الحالة وتكثر معها الحاجة الى الطبيب والدواء ، ولكن من غير الطبيعي ان الـ ١٥ الف نسمة في « حي السلم » من المواطنين اللبنانيين ، الذين يحملون الجنسية اللبنانية كأي نائب او وزير او رئيس وزراء ، ولكن ميزتهم انهم كادحون ، الـ ١٥ الف نسمة هؤلاء لا تجد اثرا لمستوصف او صيدلية في حيهم . وما على المريض الا ان يحمل الى مستشفيات بيروت الجامعية لانهم لا يستطيعون تحمل نفقات التطبيب ـ التي قد تخفف المرض وقد تزيده ، واذا لم يتحمل المريض التأخير في العاملات واتجاز الاوراق المطلوبة للتطبيب المجاني فما عليه الا ان ينتظر الموت ..

وقد يتساءل المرء لماذا لا تهتم البلدية بالقضايا الصحية ؟

والجواب ببساطة : ليس لكل هؤلاء السكان بلدية ! بل هم يتبعون بلدية الشويفات التي تقبض من شركات الطيران ٧٠ الف ليرة لبنانية بدل الازعاج الذي يسببه هبوط او صعود الطائرات لاهالي المنطقة الذين لا يعلمون عن مصير المبلغ شيئا ، وتبقى المنطقة غارقة في الاوحال والمستنقعات والقاذورات والامراض !.

اما عن التعليم ـ الذي طالما هزت ازمته اعصاب هذا النظام المحتكر ـ ففي حي السلم اربع مدارس ابتدائية خاصة اكثر ما يجعلها في عداد المدارس اقساطها الباهظة بالنسبة لمداخيل الناس .

اما عن الايجارات فهي تستهلك ٥٠٪ من دخل السكان الشهري الذي يتراوح بين ١٠٠ و ٢٥٠ ليرة ، بمعدل عمل حوالي العشر ساعات يوميا .

اما مياه الشرب فتجمع الاوساخ فيها بجعلها كالوحل المذاب .

اما الانارة فهؤلاء « المواطنون اللبنانيون » لا يجوز ان يعطوا عدادات كهربائية ، لذلك فهم يلجأون الى تعليق شريط على الخط العام . وعندما اما ان يدفع صاحب الشريط المعلق « خوة » لاحد القبضايات او يزال الشريط ، او صاحبه ، من الوجود !! وهذا ما حصل ، كما يروون هناك ، لاحد الشبان الذي طلب منه احدهم ٢٥ ليرة « ليظنن » عن تعليق الشريط ، فرفض ، فاذا بالاخر يصرعه بالرصاص فتراكض السكان واتصلوا بالمخفر القائم هناك للقبض على الجاني قبل ان يغادر الحي ، ولكن تقرير المخفر فيما بعد قال ان القاتل فار من وجه العدالة ..

اما عن كيفية البناء في حي السلم فاذا صدف ان احدهم حاول البناء فسيطبق عليه قانون الرخصة ، او ... تجري التمثيلة التالية :

تشترى الارض من شخص معين هو (سمسار اراض) ويتعهد البناء شخص معين آخر ، ويتولى هؤلاء ، لقاء مبلغ معين ، ترتيب الامور من الالف الى الياء ..

حفر ومستنقعات واوحال وامراض ، وعدم وجود مستوصف او صيدلية ، وعدم وجود مدرسة رسمية ، وعدم وجود مياه صالحة للشرب وشريعة الغاب في الانارة ، وقبضايات و «خوة» وتسلط السماسرة والمراؤهم غير المشروع ..

هذا هو حي السلم بمكانه الـ ١٥ الفا ..

ولن تسمع ، ولن ترى دولة « الاسود » !

ع. س.

فيما يلي مقال له دلالته لانه نشرته مجلة معارك الاسرائيلية بقلم محررها العسكري (١٩٧٠/١١/١١) حول ضرورة احداث تغييرات عسكرية في بنية القيادات وتشكيلاتها ومسؤولياتها في الجيش الاسرائيلي ، و « الهدف » تصح هذه المعلومات الحربية بين ايدي المهتمين بتطور افكار العسكريين الاسرائيليين وبرامجهم ..

« الهدف »

« احدثت حرب السته ايام تغيرا اساسيا في المعطيات الجغرافية والاستراتيجية بالنسبة لاسرائيل بيد انه يبدو من خلال التنظيم وتوزيع المسؤوليات بين القيادات الاقليمية الثلاث لجيش الدفاع الاسرائيلي ـ القيادة الجنوبية والوسطى والشمالية ـ يبدو انه لم تطرا اية تغييرات ضرورية لتطورها وفقا للظروف الجديدة . ان عدم الاعتراف بنتائج حرب الستة ايام لا بد ان يؤدي الى نتائج مختلفة تماما قد يكون غير مرغوب فيها .

ان الخطوط الصحيحة لتوزيع المسؤوليات بين القيادات العسكرية هي كما هو معروف سرية ، بيد انه من خلال التقارير الواردة في الصحف قدم الخطوط التالية :

ـــ ان قيادة المنطقة الشمالية مسؤولة عن القطاع اللبناني والسوري وعن الجزء الشمالي من غور الاردن على خط غور بيسان .

ـــ اما قيادة المنطقة الجنوبية فانها مسؤولة عن قطاع غزة واقليم النقب باسره ، وكذلك القطاع المصري وسيناء ، وعن الجزء الجنوبي للقطاع الاردني ووادي عربة وايلات .

ـــ واما قيادة المنطقة الوسطى فانها مسؤولة عن الضفة الغربية والقطاع الاردني الاوسط الواقع بين القطاعات الاردنية التابعة لقيادة المنطقة الشمالية وقيادة المنطقة الجنوبية .

مما لا شك فيه ان جبهة قناة السويس تعتبر الان نسبيا اخطر من الجبهات الاخرى من جميع النواحي ، ولهذا فانه اذا كانت قيادة المنطقة الوسطى مسؤولة عن منطقة وادي عربة وايلات فان ذلك معناه انه يتحتم عليها العمل في جبهتين في آن واحد ، تبعد كل واحدة عن الاخرى مئات الكيلومترات ، حيث يوجد على كل جبهة عدو منفرد ومختلف : في الاولى اتجاهها الى الغرب اما الثانية فاتجاهها الى الشرق .

كما توجد هناك ظاهرة معاكسة ، ولكن اخف خطورة بالنسبة لمنطقة غور بيسان . واذا كانت قيادة المنطقة الوسطى هي المسؤولة عن هذا القطاع ، فانه في مواجهة نصف العدو ونصف الجبهة المواجهة لقيادة المنطقة الوسطى تحمل قيادة المنطقة الشمالية مسؤولية ثلاث جبهات ، ثلاثة اعداء مختلفين ومنفردين .

اذا كان هذا التوزيع للمسؤولية في القطاعات المذكورة صحيحا كما تم تحديده ووضعه ، فان العبء النسبي الملقى على عاتق قيادة المنطقة الجنوبية هو مبالغ فيه جدا ، وان العبء الملقى على قيادة المنطقة الشمالية مبالغ فيه ، بينما قيادة المنطقة الوسطى غير منشغلة بما فيه الكفاية من الصعب الاعتقاد بان قيادة المنطقة الجنوبية قادرة على ان تتحمل مسؤولية القطاع الاردني بنفس قدر تحملها لمسؤولياتها في قطاع السويس وبنفس الدرجة والمستوى .

وبالاضافة الى ذلك فان هذه المسؤولية غير مرغوب فيها على الاطلاق ، وحتى وان كانت تحت امرة قيادة المنطقة الجنوبية وفي سيناء ، فان جبهة القناة ما زالت تحتفظ بطابعها الذي يمكن للقيادة الجنوبية والقيادة التابعة لها ايجاده ، كما ينبغي ان يذكر ان هذه القيادة تتحمل مهمات ثانوية اخرى في قطاع غزة ومنطقة شلومو ، وسيناء ، وتسيناء ، حيث تتطلب هذه المناطق وحدها عملا واسعا واكثر ما تتطلبه جميع مهمات القيادة الجنوبية والمستويات التي سبقت الحرب .

وهذا ما ينطبق ايضا على قيادة المنطقة الشمالية ، حيث تتحمل اعباء كثيرة ، كل منها كذلك يفرض عليها ان تكون مسؤولة في نفس الوقت عن خط غور بيسان ، بينما تعطى قيادة الجبهات وهي جبهة القناة باهتمام قيادة المنطقة الجنوبية ، وكذلك القطاع السوري واللبناني .

فان العدو الاردني الذي لا يعتبر خطرا ، فانه يلقى الاهتمام من قبل قيادات المناطق العسكرية الان ، وفيما عدا ذلك فان القطاع الاردني والروابط فيه ، وهما يمثلان تناسبا جغرافيا وعسكريا متراصا ، فانه يتجزأ الى ثلاثة اجزاء عضوية . واذا كان هناك عدينا كلاك جهات تهتم بالاردن ، فانه يتطور حشدها على ذلك للذين يهتمون في كل من الاعداء الثلاثة تحت قيادة واحدة ، بل ينبغي تجزئتها الى ثلاثة او مضاعفتها الى ثلاث ، وهذا امرا كثير كما انه يوجد هناك خطر في المجال التنظيمي .

لقد رأينا اثناء حرب الستة ايام كيف ان المنطقة الجنوبية هي التي قامت بالعمليات الاكثر

عراقيل وتعقيدات امام الاطباء والمهندسين الفلسطينيين

ما زال اكثر من ستين طبيبا ، وما لا يقل عن ٤٠ مهندسا فلسطينيا في لبنان يعانون من البطالة في مجالات اختصاصهم بسبب عراقيل غير منطقية ، وتعسفية ، تضعها السلطات اللبنانية في وجوههم .

وتضاعف هذه السلطات وضع التعقيدات امام هذا العدد الكبير من الفلسطينيين المتخصصين في مجال الهندسة والطب، بالرغم من كل الشهادات والوساطات التي قامت بها جهات عديدة ، فلسطينية وغير فلسطينية، وبالرغم من كل الوعود التي اغدقتها السلطة بعزمها على « تأهيل المصاب » امام حق الاطباء والمهندسين الفلسطينيين بالعمل .

اما ابرز المصاعب التي يعاني منها الاطباء الفلسطينيون فهي ضرورة الحصول على رخصة عمل تكلف الواحد منهم حوالي ٤٠٠ الف ليرة لبنانية ..

ومن جهة اخرى يمنع المهندس الفلسطيني من ممارسة اختصاصه في لبنان الا اذا حمل الجنسية اللبنانية ..

هكذا مشطت الرجعية الاحياء الشعبية في عمان

حول عمليات التفتيش التي تقوم بها قوات القمع في الاحياء الشعبية في عمان ، طوال الاسبوع الماضي ، يمكن تسجيل ملاحظات شهود العيان ، كما يلي :

١ – تقوم قوات الصاعقة التابعة مباشرة لقيادة الجيش الاردني بعملية التفتيش ، وليس كما اعلن رسميا قوات الامن العام ، اما العناصر التي كانت تلبس ملابس رجال الامن العام فانها كانت من الكتائب التي جرى تحويلها من الجيش الى الامن العام مؤخرا ..

٢ – ضباط الجيش كانوا يشرفون على عملية التفتيش ، وكل هوامشها ، من كسر وخلع واقتحام واهانة .. الخ ، والمفروض ، رسميا ، ان يقوم المخاتير بالاشراف على هذه العملية ، حسب الاتفاق .

٣ – على عكس ما حددته الاتفاقات ، وما جرى اعلانه ، لم تكن توجد لجان لتلقي الشكاوى بشأن اعمال السلب ، وكان المواطنون الذين يتعرضون اثناء عملية التفتيش للسلب ، او للضرب ، لا يجدون اللجان المزعومة التي ينبغي التوجه بالشكاوى لها ..

٤ – كانت عملية التفتيش تجري بدقة متناهية ، وبقوم بتفتيش كل بيت عدد من الجنود يتراوح بين ٣ و ٦ جنود ، ترافقهم آلة كاشفة (فاحصة) ، ويجري منع التجول في الحي المعرض للتفتيش بعد تطويقه وعزله ، وقد تعرضت بعض البيوت في الجولة الواحدة لثلاث او اربع دورات تفتيش ..

٥ – كانت ترافق عملية التفتيش عملية اخرى اكثر خطرا : فمعظم الاحياء التي تتعرض حاليا للتفتيش كانت مستعصية على دخول السلطة الاردنية منذ ايلول الماضي ، اما الان فاثناء قيام جنود الجيش الاردني بعملية التفتيش ، يقوم جنود آخرون بالهيمنة على مواقع استراتيجية في هذه الاحياء ، وعلى « الاستقرار » في امكنة معينة لم يكونوا ليستطيعوا دخولها في السابق .

٦ – كانت حصيلة عمليات التفتيش في كل الاحياء الشعبية تكاد لا تذكر ، وقد اضطرت السلطة الاردنية للقيام بتضخيمات مبالغ فيها لـ « غنائم » التي حصلت عليها من هذه الجولات التفتيشية ، فمثلا : عثرت السلطة في حي الهاشمي على ما مجموعه ٨ قنابل يدوية ومدفع رشاش واحد ، وذلك في مقبرة الحي ، ولكنها اعلنت انها عثرت على « مئات » القنابل اليدوية و « عشرات » الرشاشات !

٧ – يتوقع المراقبون حملة اعتقالات واسعة النطاق بعد الانتهاء من عمليات التفتيش ، وذلك تنفيذا للمخططات الرجعية الاردنية التي تستهدف « تكنيس » عمان (كما قال وصفي التل) من سلاح المقاومة ومن عناصرها القيادية ، ويجري الان الجزء الاول ، وهو العمل على اخلاء عمان من السلاح ، اما الجزء الثاني فيتوقع حدوثه فور انتهاء الجزء الاول .

٨ – قامت السلطات الاردنية خلال الاسبوعين الماضيين بسحب جميع قواتها وآلياتها من منطقة الاغوار ، وحشدتها حول عمان ، وفي المنطقة الممتدة من عمان الى جرش . ويستطيع المراقب ان يقول انه لا يوجد اية قوة عسكرية اردنية في خط المواجهة مع العدو الان ، وليس من المعروف فيما اذا كانت هذه التحركات العسكرية ـ الاردنية تستهدف شن هجوم شامل على القواعد الفدائية في الشمال ، ام دعم عملية تمشيط عمان ..

● الرأسماليون يستثمرون أموال صندوق الضمان !

ان الخلاف الشخصي ، الذي برز فجاة داخل صفوف الضمان الاجتماعي ، بين رئيس مجلس الادارة جو كيروز والمدير العام رفا وحيد ، بشأن السيطرة على زعامة الصندوق ، ادى بالنهاية الى اكتشاف معلومات جديدة واحصائيات ذات اهمية ، تدل على مدى ما وصل اليه استهتار المسؤولين بقضايا العمال ، ونهبهم اموال الصندوق للتبديد على يد المتاجرين بها .

ويبدو انه من اهم حسنات الخلافات والصراعات التي تظهر من حين لاخر بين السياسيين ورجالات الحكم ، انها تميط اللثام عن الكثير من الفضائح والسرقات والصفقات المشبوهة . وهذا ما حدث فعلا بالنسبة الى قضية صندوق الضمان .

فعندما طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية من مجلس الضمان ايداعها كشفا بحسابات الصندوق لدى المصارف وطريقة توزيعها على المصارف المقبولة ، تبين فيما بعد ان المبلغ المتوفر لدى الصندوق وقدره ١٠٠ مليون ليرة لبنانية قد تم توزيعه فعلا على عدة مصارف بنسب متفاوتة منذ مدة طويلة ، بقصد الاستفادة من المبلغ وعدم ابقائه مجمدا في الخزائن دون استثمار منتج .

هذا ما تدعيه الطبقة الراسمالية امام الجماهير من اكاذيب وسفسطات كلامية ، لتبرير سرقاتها المستمرة من اموال العمال المودعة في الصندوق .

ان هذه الطبقة المستغلة عندما اجبرت تحت ضغط موقف الطبقة العاملة ، على التسليم باقرار الضمان الاجتماعي وبدء العمل فيه ، قد تركت بشكل متعمد ، الكثير من الثغرات في مواده القانونية . وعلى هذا الاساس ، تمكنت من اتباع طرق احتيالية ، واساليب لصوصية في السيطرة على اموال الصندوق وتحويل استثمارها الى مصلحتها الطبقية . لذا لم يعد هناك اي مانع ، امام اي موظف كبير في ادارة الضمان الاجتماعي ، بما له من صلاحيات ، التطاول على اموال الصندوق وابداع مبلغ كبير منها في حساب « مصرف الاعتماد الشعبي » ، الذي يراس السيد كيروز مجلس ادارته ويدير شؤونه ، مما جعل المبالغ المودعة لديه من الصندوق تزيد كثيرا عن راسماله المسجل قانونيا ، بالاضافة الى الاموال المودعة في المصارف الاخرى ، والتي لا يمكن معرفة ارقامها الصحيحة نظرا لسرية قانون المصارف .

وهذا ما يؤكد على ان مكاسب العمال والجماهير ، قد تتعرض للضياع ، اذا لم تواصل الطبقة العاملة نضالها في سبيل تنفيذ القوانين المتعلقة بها ، واجلاء الكثير من الابهام والغموض من موادها المكررة والغير المحددة ، وخاصة فيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي ، الذي لم يفهمه العمال بعد ، مما يفسح مجالا للراسماليين للتلاعب فيه . ولان الدولة تحاول باستمرار تكريس هذا الغموض لاجهاض النضالات المطلبية ، وتمييع حدة الصراع الطبقي .

ما زال بوجد حتى الان ٢٠٠٠ مؤسسة غير مسجلة في الضمان ، وعلاوة على هذا فان المؤسسات المسجلة حاليا تتهرب من تسجيل جميع عمالها ، ولا يدخل الى صندوق الضمان اكثر من ٥٠ بالمئة من التوجيات . وهنا لا بد من الاشارة الى ان تواطؤ مجالس النقابات العمالية وتعاونها مع ارباب العمل ضد مصالح العمال ، يجب ان يدفع القواعد العمالية للتخلص من الانتهازيين في المجالس النقابية وتحريك النضالات اليومية بقيادة الفصائل الطليعية الملتزمة بفكر الطبقة العاملة ، حتى يصبح مكسب الضمان الاجتماعي فعلا مكسبا حقيقيا لخدمة العمال بدل ان يتحول مع مرور الزمن الى مصرف يقوم بتسليف الراسماليين وتكديس ارباحهم .

على طريق الثورة الفلسطينية

"وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"

دار الطليعة ـ بيروت